Permanent Mission
of the Republic of Tunisia
to the United Nations
New York

الجمهورية التونسية
البعثة الدائمة للجمهورية التونسية
لدى منظمة الأمم المتحدة
بنيويورك

بيان الجمهورية التونسية خلال النقاش العام للجنة السادسة تحت بند "سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي"

17 أكتوبر 2024

السيّد الرئيس،

يضمّ وفد بلادي صوته للبيانات التي أدلى بها ممثلو حركة عدم الانحياز والمجموعتين العربية والأفريقية. ويودّ تقديم الملاحظات التالية بصفته الوطنية:

تُجدّد تونس التزامها بمبدأ علوية القانون على الجميع وتساوي كافة المواطنين أمامه، فكما أنّ حقّ التقاضي مضمون بالقانون، فإن حقّ الدفاع بدوره مضمون كما نصّ على ذلك الفصل 124 من الدستور التونسيّ.

ويؤكّد وفد بلادي أنّه لا يمكن لأيّ كان، مهما كانت صفته، أن يخالف القوانين النافذة بجميع أشكالها وأن يبقى مع ذلك خارج دائرة المساءلة. وفي هذا السياق، فإنّ تونس الّتي ترفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، لا تقبل بأن يتدخّل أيّ كان في شؤونها الداخلية.

السيّد الرئيس،

تُجدّد تونس التزامها بنظام دولي قائم على سيادة القانون، نظام تلتزم فيه كافة الدول - مهما كانت إمكانياتها أو امتداداتها الجغرافية - بواجباتها المحمولة عليها بموجب القانون الدولي، ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما فيها واجب تسوية النزاعات بالوسائل السلمية والامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها بأي وجه كان طبقا للفقرة 4 من المادة 2 من الميثاق .

ويؤكّد وفد بلادي على أهميّة احترام سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، باعتباره عنصرا رئيسيا لتعزيز السلم والأمن الدوليين والحفاظ على الحقوق وتحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة.

ومن شأن الالتزام بسيادة القانون إرساء مجتمعات يسودها العدل والإنصاف ضمن مؤسسات ديمقراطية، قادرة على حماية المواطنين وبناء علاقات ودية وسلمية مستدامة في أوقات السلم والنزاع على حدّ السواء.

ومن هذا المنطلق، فإننا ندعم رؤية الأمين العام الجديدة التي تُلزم منظومة الأمم المتحدة بتعزيز الروابط بين سيادة القانون والسلام والتنمية وحقوق الإنسان والقانون الدولي.

السيّد الرئيس،

تدعو تونس إلى مزيد معاضدة جهود المحكمة الجنائية الدولية في تحقيق العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب في خصوص جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية التي ترتكب ضدّ الإنسانية في فلسطين على مرأى ومسمع من الجميع.

ويُجدّد وفد بلادي التأكيد على ضرورة تنفيذ قرار المحكمة المتعلق بمسؤولي دولة الاحتلال المتورطين في الجرائم المذكورة. كما يدعو إلى التفاف جميع الدول حول نظام روما الأساسي.

كما نؤكد دعمنا لجميع آليات التسوية السلمية للمنازعات، ولا سيما من خلال الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية التي تلعب آراؤها دورًا حاسمًا في رفع اللبس عن الوقائع والمواثيق والمعاهدات الدولية وتمتين سيادة القانون على نطاق عالمي.

وفي هذا الإطار، تشيد بلادي بالرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول الآثار القانونية المترتبة على السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وتُجدّد تونس دعمها الثابت والمبدئي لحقّ الشعب الفلسطيني في استرداد حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف والتي لا تسقط بالتقادم، وفي مقدّمتها الحقّ في تقرير المصير و إقامة دولته المستقلّة ذات السيادة الكاملة، على كلّ أرض فلسطين وعاصمتها القدس الشريف.

في الختام، تُعرب تونس عن دعمها للأمين العام للأمم المتحدة ولفريقه في مواجهة الهجمات وحملات التطاول التي يتعرّض لها بسبب تمسكه بمبادئ العدل والإنصاف والنطق بالحقيقة دون مجاملة أو تزييف أو اصطفاف.

وهنا أقتبس ما قاله السيد أنطونيو غوتيريش "إنّ فتاوى محكمة العدل الدولية، لها أهمية هائلة ويمكن أن ينجم عنها أثر طويل الأمد على النظام القانوني الدولي." نهاية الاقتباس.

وشكرا